سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بينة كاملة بعدد الشهود لا يحلف مقيمها
معها وبينة فاقصة العدد يحلف مقيمها معها قال ومن ادعى شيئا لم يقع عليه بينة
يوخذ بها احلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل لم ياخذ الذي ادعى منه شيئا
حتى يحلف على دعواه اذ يأخذ بيمينه مع نكول المدعى عليه قال فالحكم بالدعوى بلا بينة
والايمان مخالف له بالبينة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاس به لانهما شيئ واحد
تضادا قال ومن ادعى من لا دلالة له للحاكم على دعواه لا بد ان يحلف المدعى عليه
كما يحلف فيما سوى الدماء واذا كانت على دعوى المدعي دلالة تصدق دعواه كالدلالة
التي كانت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى فيها بالقسامة وحلف المدعون
خمسين يمينا واستحقوا دية المقتول ولا يستحقون دما قال وكل ما وصفت بين في
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نصا بان احكامه لا تختلف وانها اذا احتملت
ان يمضي كل شئ فيها على وجهه امضي ولم تجعل مختلفة وهكذا هذه الاحاديث قال
فان قال قائل فتجد في كتاب الله ما يشبه هذا قيل نعم قال الله واللاتي يأتين الفاحشة
من نسايكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال في الذين يرمون بالزنا لولا جاؤا عليه
باربعة شهداء فكان حكم الله لا يثبت الحد على الزاني الا باربعة شهداء وقال الله في الوصية
اثنان ذوا عدل منكم فكان حكمه قبل ان تقبل الوصية باثنين وكذلك يقبل في الحدود
وجميع الحقوق اثنان في غير الزنا وقال في الدين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم
يكونا رجلين فرجل وامراتان ممن فكان حكمه في الدين يقبل بشاهدين او شاهد وامراتين
ولا يقال لشئ من هذا مختلف على ان بعضه ناسخ لبعض ولكن يقال مختلف على ان كل
واحد منه غير صاحبه قال وانما قلت لا يقسم المدعون الدم الا بدلالة استدللا بما
وصفت من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار كانت اعدى الناس
ليهود ما كان بينها وقتلها رجالها واجلاها عن بلادها وفقد عبد الله بن سهل بعد العصر
ووجد قبل مغيب الشمس قتيلا في منظر لهم ودارهم محضة لا يختلطهم فيها غيرهم فكان
فيما وصفت دلايل من علمها ان لم يقتله الا يهود او بعضهم فعرض النبي صلى الله عليه وسلم
على الانصار ان يحلفوا ويستحقوا فابوا فعرض عليهم ان يحلف يهود فقيل يا رسول الله قوم كفار
يحلفون بما هو اعظم عندهم من الله فوداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وذلك عندنا تطوع فاذا كان في مثل هذا وما في معناه
او اكثر

او اكثر منه مما يغلب على من يعلم ان الجماعة التي فيها القتيل او بعضها قتلته كانت القسامة
فيه واستحق اهله بها العقل لا الدم واذا ابوا حلف لهم من ادعوا عليه خمسين يمينا
ثم برؤا الا ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تبرئكم يهود يدل على انهم يبرؤن
بالايمان ومثل هذا واكثر منه تدخل الجماعة البيت فيدخل عليهم وفيهم القتيل فيغلب
على العلم انهم او بعضهم قتله او يوجد الرجل بالفلاة متلطخ الثياب بالدم او السيف
عنده ليس قربه غيره ولا اثر غيره فيغلب على من علم هذا انه قتله واختيار على من لم
يسمع خبره انه لا يكذب اذا كان ذلك بحضرة القتيل واتى واحد من جهة وامراة من اخرى
او صبي من اخرى او كافر من اخرى واثبت كلهم رجلا وقالوا هو هذا قتله وحبس فارا
غيره فقالوا لم يقتل هذا وما كان في هذا المعنى واذا لم يكن واحد من هذه للمعاني في
فادعى الميت ان فلانا قتله وكان جماعة من وجه واحد ليس فيهم من تجوز شهادته يمكن
ان يكونوا تواطؤا على الباطل بعد القتل فيما لا يمكن ان يكون الذين جاؤا من وجوه متفرقة
اجتمعوا فتواطؤا على ان يقولوا انه قتله لم يكن فيه قسامة يحلف المدعا عليهم
ويبروه

باب الخلاف في هذه الاحاديث حدثنا الربيع قال
قال الشافعي فخالف بعض الناس في هذه الاحاديث فجرد خلافه في حديث اليمين مع الشاهد
وخالف معنى البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وقد كتبت عليه فيما حجا اختصرت
في بعض هذا الكتاب بعضها فكان مما رد به اليمين مع الشاهد ان قال قال الله
تبارك وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فقلت له ليس
اعلم في هذه الآية تحريما ان يجوز اقل من شاهدين بحال قال فان قلت فيها دلالة
على ان لا يجوز اقل من شاهدين قلت فقال له فقال قد قلته فمن الشاهدان اللذان
امر الله جل ثناؤه بهما قال عدلان من رجالكم فقلت فقد اجزت شاهدا هل الذمة
وقلت لم اجزت شهادة القابلة وحدها قال لان عليا اجازها قلت فخالف هي
للقران قال لا قلت فقد زعمت ان من حكم بما قال من شاهدين خالف القران وقلت
له يجوز في شئ من الحديث ان يخالف القران قال فان قلته قلت فيقال لك قال الله
وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الى نصف ما فرضتم وقال ثم طلقتموهن من قبل ان
تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فزعمت ان الرجل اذا خلا بالمراة فاغلق بابا

يعني فقلته ع كما قلت لعله